

الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي.

(جازي نموذجاً)

**Juristic Ruling for Mobile Phone Service in Islamic Jurisprudence
(Jazzy as a Model)**

فاطمة مجاجي*

جامعة أبي بكر بلقايد . تلمسان، الجزائر، medjadjifatima574@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/11/21

تاريخ الاستلام: 2018/07/23

ملخص:

إنّ التعامل بوسائل الاتصال الحديثة وسيلة ضرورية لا غنى عنها في الحياة الانسانية، خاصة في هذا العصر الذي أصبح يتطور شيئاً فشيئاً نظراً لتطور العلوم التقنية، ومن أهمها الهاتف النقال الذي أبرز قدرته العلمية والمعاملاتية، كيف لا وقد توسّع استخدامه بين البشر في قضاء حوائجهم في العقود والمعاملات خاصة. وبما أنّ الأصل في المعاملات المالية الحلال لا الحرمة، فالتعاقد مع شركة الاتصالات لتقدم خدمات معلومة إلى زمن معلوم تحدده الشركة وفق شروط مسبقة ومعلومة للشركة والمشارك فهو عقد إجارة في الفقه الإسلامي. لذا يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الشروط وإلى ما تؤول إليه دراسة فقهية تأصيلية، محاولة الترجيح قدر الإمكان، بعد استعراض أقوال الفقهاء، ثم ختمت المقال بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها والله المعين.

الكلمات المفتاحية: حكم؛ فقه؛ هاتف نقال؛ شريحة؛ جيزي.

Abstract:

Dealing with modern means of communication is very essential that can't be denied in human life, especially in this era that is growing step by step due to the development of technical sciences, one of them is the mobile phone which enlightens its scientific and informative capacities.

besides, the use of the smart phone is really spending among people in doing their business, act, and special treatments. The root of making pacts is permissible not forbidden. So, doing a contract with telecommunications companies is to present informative services to a certain period of time that the company has already précised. And that depends on previous condition and information for both the company and the partners. This is credit agreement in the Islamic doctrine. As a consequence, this research aims at studying these conditions and what this study leads to jurisprudential and original attempt to make a certain balance as possible as I can after showing scholars speeches, directly forward I conclude the article by reminding the most important results that I have reached and may God help us.

Keywords: judgment; jurisprudence; mobile phone; SIM; Djezzy.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد.

نظرا لارتباط الناس بالهاتف النقال ارتباطا وثيقا، خاصة في معاملاتهم وعقودهم، أصبح من الضروري معرفة أحكام استعمال البطاقة من الناحية الشرعية، ونحن نعلم أنّ شريعتنا الإسلامية صالحة لكل الأزمنة والأمكنة عاجلا وآجلا تتماشى والواقع الانساني، جاءت خادمة لمصالح الناس، جالبة لمنافعهم، معطّلة للمفاسد ودارئة لها، فما من نازلة إلاّ ولها أصل، ومهما كانت الوقائع والقضايا المستحدثة، إلاّ ولها حكم يبيّنها ويشرح مدلولها، وهذا دليل قاطع على نعمة هذا الدين ورحمته الواسعة، وعظمته الجليلة في تنظيم أحوال الناس الدينية والدينية وفق منهاج خالقهم، ومن هذه المعاملات الدنيوية تلك الخدمات التي تقدمها شركة الاتصال الجزائرية . جازي . خدمة الدفع المسبق، وخدمة الدفع المؤجل . والتي تشتمل على الكثير من المزايا.

_____ الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي (جازي نموذجاً)

ومن هنا جاءت أهمية أفراد دراسة فقهية تأصيلية تبين الجوانب الشرعية لخدمة هذه البطاقة، علماً أنّ المشاركة في خدمة الاتصال بالهاتف النقال تتم عن طريق شركة الاتصال . جازي . وذلك بدفع مبلغ مالي معين مؤجلاً أو معجلاً بحسب بطاقة المشترك المستعملة، وما هو معمول به في نظام الشركة لخدمة المشتركين يعد عقداً على منافع معلومة، فهو إجارة على منافع معلومة، وما يتعلق بهذا العقد من شروط عند شراء البطاقة بين الشركة ومشاركيها، لما لهذا الشرط من أهمية في العقد المبرم بينهما وفق إعلام مسبق للطرفين، كإلزام المشترك بتعبئة الرصيد كل ثلاثة أشهر وإلا ستقطع الشركة الخدمة مؤقتاً بموجب أنّ المسلمين عند شروطهم، فما حكم هذا الشرط في الفقه الإسلامي؟ وهل إلزام المشترك المماثل في دفع فاتورة الخدمات الشهرية إذا تأخر عن الدفع في الوقت المحدد بدفع غرامة مالية تعويضاً عن الضرر الذي ألحقه بالشركة . من الربا المحرم الذي نعت عنه الشريعة الإسلامية،؟ أم هو جائز تنفذ به هذه المعاملات المالية؟ ولهذا اخترت هذا الموضوع، وذلك تحت عنوان . الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال (جازي نموذجاً).

وقد قسمته إلى ثلاثة فروع.

الفرع الأول: تعريف بطاقة الهاتف النقال وتكييفها.

الفرع الثاني: شروط خدمة الدفع المسبق وحكمه.

الفرع الثالث: شروط خدمة الدفع المؤجل وحكمه.

الفرع الأول: تعريف بطاقة الهاتف وتكييفها: أولا/تعريف بطاقة الهاتف:

هي بطاقة USIM/SIM ذات معالج PROCESSEUR يحتوي على رقم للمكاملة، 3G أو 4G تمنحه أوبيتيكوم تيليكوم الجزائر ش م OPTIMUM TELECOM ALGERIE SPA المسماة لاحقا Djazzy، ويتعين على المشترك عند شرائه بطاقة، USIM/SIM مسبقة الدفع أن يبلغ بهويته، وذلك بتقديم بطاقة تعريف أصلية قيد الصلاحية مع تسليم نسخة منها، تسليم عقد الشراء بطاقة USIM/SIM مسبقة الدفع مع كافة المعلومات⁽¹⁾.

ثانيا/ تكييف خدمات الهاتف النقل:

الأصل في هذا النوع من البطاقات أنّها من قبيل البيع المطلق، حيث أنّ المشترك يقدم لشركة الاتصالات جازي الثمن مقابل الحصول على خدمات معيّنة، سواء كانت تلك الخدمات عاجلة كخدمة الدفع المسبق أو آجلة كخدمة الدفع البعدي . أو ما يسمى الفاتورة، فيصاغ العقد هنا على أساس الإجارة لكون ثمن الخدمة حالاً ومؤجلاً.

عقد الإجارة: تعريف الإجارة:

أ/لغة: الهزمة والجيم والرّاء أصلان يمكن الجمع بينهما بالمعنى:

الأول: الكراء على العمل.

والثاني: جبر العظم الكسير.

فأما الكراء فالأجرُ والأجرُة، وكان الخليل يقول: الأجرُ جزاءُ العملِ، والفِعْلُ أجرٌ يأجرُ أجرًا، والأجرُة، والإجارة، والأجارة: ما أعطيت من أجرٍ في عملٍ⁽²⁾.

¹ ينظر في ملحق الشروط العامة لشراء واستعمال بطاقة الدفع المسبق USIM/SIM شركة جازي.

² ينظر: مقاييس اللغة، 01/ 63، ولسان العرب، 04/ 10، المحكم والمحيط الأعظم، 07/ 485.

الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي (جازي نموذجاً)

ب/ شرعاً: بما أن استعمال بطاقات الهاتف النقال يقوم على عقد الإجارة، فالناظر إلى كلام الفقهاء . رحمهم الله . يجد في تعريفاتهم للإجارة، أنها مختلفة في الألفاظ متقاربة في المعنى، وتعريفاتهم كالتالي.

- الحنفية: هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم⁽¹⁾.
- المالكية: هي تملك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض.
- الشافعية: عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل، والإباحة بعوض معلوم⁽²⁾.
- الحنابلة: عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئاً فشيئاً⁽³⁾.

خلاصة: بعد تعريفات الفقهاء . رحمهم الله . نجد أنّ هناك من قال أن الإجارة هي عقد على منفعة، وهناك من قال أنها بيع منفعة، وقال آخرون هي تملك منافع، نقول أنّ الإجارة: هي عقد على منفعة، مباحة، معلومة، بأجر معلوم، مدة معلومة.

لأن هذا ما يتوافق مع خدمات اتصالات الهاتف النقال، حيث أن شركة جازي تبيع المشترك خدمات البطاقة بأجر معلوم، سواء كانت البطاقة مسبقة الدفع أو مؤجلة الدفع، قصد الانتفاع بها.

حكم شراء بطاقات الاتصال:

وبما أن شراء خدمات الاتصال هي عقد على المنافع المباحة كما ذكرنا، فحكمها حكم الإجارة، وهي جائزة بالإجماع، وأدلة مشروعيتها مايلي:

1/ قال تعالى: ﴿ تَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ

لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رِبَّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف: 32].

وجه الدلالة: فالشاهد من قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ

بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمْتُ رِبَّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾، أي في العمل بأجر، وليصرف بعضهم بعضاً في

¹ / البحر الرائق شرح كنز الدقائق، 297 / 07، وكنز الدقائق، 543.

² / الشرح الكبير للشيخ الدردير، 02 / 04.

³ / كشف القناع عن متن الإقناع، 546 / 03.

حوادثهم ويستخدموهم في مهتهم ويتسخروهم في أشغالهم حتى يتعاشوا ويصلوا إلى منافعهم هذا بماله وهذا بأعماله⁽¹⁾.

وشركة الاتصال قصد تحقيق مصلحة المشترك ليصل إلى منفعه، تعمل وتقدم خدمات مقابل ما يدفعه لها من أجر.

2/ ما ورد عن عبد الله بن سائب قال: دخلنا على عبد الله بن معقل، فسألناه عن المزارعة فقال: زعم ثابت { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا }⁽²⁾.

وجه الدلالة: يدل الحديث على مشروعية الإجارة، وأنها من المنافع المباحة.

3/ الإجماع: قال الكساني: فإن الأمة أجمعت قبل وجود الأصم⁽³⁾، حيث يعتقدون عقد الإجارة من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى يومنا هذا من غير تكبير، فلا يُعبأ بخلافه⁽⁴⁾.

4/ المعقول: فإن الحاجة إلى المنافع كالحاجة إلى الأعيان، فلمّا جاز العقد على الأعيان، وجب أن تجوز الإجارة على المنافع⁽⁵⁾.

وبعد ذكر الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وما حكى عن الإجماع، وما استدل بالمعقول، فإنّ التعامل ببطاقات الدفع مع شركة الاتصال جازي، ضرب من ضروب الإجارة، وذلك لأنّ حاجة الناس داعية إليها في معاملاتهم، لجلب المنافع المباحة، وتحقيق المصالح.

¹ / تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 03 / 271.

² / رواه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب في المزارعة والمؤاجرة، رقم (119)، 03 / 1184.

³ / هو عبد الله بن يزيد بن هرمز، أبو بكر المدني الأصم الفقيه أحد الأعلام، عداده في التابعين، تفقه عليه مالك، وقال عنه: كان قليل الفتيا، شديد التحفظ كثيرا ما يفتي الرجل ثم يبعث من يردّه، وكان بصيرا بالكلام يرد على أهل الأهواء، وكان من أعلم الناس بذلك (توفي: 148هـ)، ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي، 03 / 448، التحفة اللطيفة، للسخاوي، 02 / 202، حيث قال أنّ الإجارة لا تجوز، لأنّ الإجارة بيع منفعة والمنافع للحال معدومة، والمعدوم لا يحتمل البيع فلا يجوز إضافة البيع إلى ما يؤخذ في المستقبل، بدائع الصنائع، 04 / 137.

⁴ / بدائع الصنائع، 04 / 174.

⁵ / المغني، ابن قدامة، 05 / 321.

الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي (جازي نموذجاً)

مصلحة المشترك في الحصول على الخدمة، ومصلحة الشركة في تحقيق الربح. ولو لم تكن مشروعة، لوقع الناس في ضيق وحرَج، ولتعرس عليهم تحقيق منافعهم، فسرَّعت رفعاً للحرَج، لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

الفرع الثاني: شروط خدمة الدفع المسبق (Service pré – payée)، وحكمه:

خدمات الدفع المسبق: تعتبر خدمة الدفع المسبق وسيلة للمشاركين لإجراء اتصالاتهم بعد دفع المكالمات مسبقاً، عن طريق بطاقة التعبئة التي يتم شراؤها من نقاط البيع الموزعة عبر كامل التراب الوطني. يلحظ على هذا العقد أنّ المشترك يقوم بدفع مبلغ مالي معجل لشركة جازي، مقابل منحه خدمات معينة لإجراء مكالمات هاتفية، أو إرسال رسائل، أو أي خدمات أخرى، وهو من باب الإجارة كما بينا.

1/ شروط استعمال بطاقة الدفع المسبق: (Service pré – payée):

جاء في المادة 01 من عقد الشركة: البطاقة مسبقة الدفع صالحة لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال، أو استلام آخر مكالمة، أو رسالة قصيرة، MMS تعبئة الرصيد أو استعمال أحد الخدمات، وبعد هذه الفترة تطبق الشروط المنصوص عليها في المادة 05، من الشروط العامة لشراء واستعمال البطاقات مسبقة الدفع، USIM/SI.

المادة 05: تعليق الخدمات وقطعها.

وجاء في المادة 05 أيضاً: تقوم Djezzy بتجميد كل بطاقة USIM/SIM مسبقة الدفع إذا لم يرسل الحائز أي مكالمة منها، أو لم يستعملها في أي خدمة خلال الشهر الموالي لفترة الصلاحية المشار إليها في المادة 01، كما يترتب عن هذا التعليق فقدان رصيد الاتصال دون أن يستطيع المشترك المطالبة بأي تعويض.

يكون هذا التجميد بعد إعلام مسبق بكل الطرق الممكنة لتذكير الزبون بالتزامه بإرسال مكالمة (صوتية، مرئية، رسالة قصيرة MMS تعبئة أو استعمال إحدى الخدمات قبل انقضاء مهلة الشهر الأول الموالي لفترة الصلاحية⁽¹⁾.

¹ ينظر في ملحق الشروط العامة لشراء واستعمال بطاقة الدفع المسبق USIM/SIM شركة جازي.

ملاحظة: ما يلاحظ على هذه المادة أن شركة الاتصال . جازي . تعطي للمشارك ملكية مفتوحة لاستعمال البطاقة، ولكنها تقيّد عليه استخدامها، كأن تشترط عليه إجراء . مكاملة، رسالة، تعبئة الرصيد . لفترة ثلاثة أشهر.

2/ حكم هذا الشرط في الفقه الإسلامي: بما أنّ الشركة تباع المشترك خدمات هاتفية وتلزمه بشروط، فهذا شرط جزائي دخل على عقد الإجارة، أو ما يسمى بيع مع شرط، واختلف الفقهاء . رحمهم الله . في هذا النوع من البيع على أقوال.

القول الأول: وهو قول الإمام أبي حنيفة⁽¹⁾ . رحمه الله . والشافعية⁽²⁾، حيث ذهبوا إلى أنّ البيع مع الشرط بيع فاسد، واستدلوا بما يلي.

1/ ما رواه عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، أنّ النبي ﷺ {نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ}⁽³⁾.

وجه الدلالة: فاقتضى مطلقه امتناع كل شرط في البيع، والمفهوم من تعليله أنّه إذا انضمّ شرط إلى البيع بقيت معه علاقة إلى العقد يتصوّر بسببها منازعة ويفوت بفواتها مقصود العاقد وينعكس على أصل العقد، فيدل على فساد وفساد الشرط لا محالة⁽⁴⁾.

2/ المعقول: قال حجة الإسلام: «مطلق الخبر يقتضي امتناع كل شرط في البيع، لكن المفهوم من تعليله أنّه إذا انضمّ الشرط إلى البيع بقيت علاقته بعد العقد، يثور بسببها منازعة، وقد يفضي ذلك إلى فوات مقصود العقد، فحيث تفقد هذه العلة، تستثنى عن الخبر، ولذلك يستثنى عنه شروطا ورد في تصحيحها نصوص»⁽⁵⁾.

¹ البحر الرائق، 06 / 194، والجوهرة النيرة على مختصر القدوري، 01 / 203.

² الحاوي الكبير، 05 / 313.

³ رواه الطبراني في المعجم الأوسط، باب العين، من اسمه عبد الله، رقم (4361)، 04 / 335، وقد وضعه الألباني في

سلسلته الضعيفة، رقم (491)، 01 / 703.

⁴ الوسيط في المذهب، الغزالي، 03 / 73.

⁵ العزيز شرح الوجيز، 08 / 195.

القول الثاني: وبه قال الحسن والشعبي والنخعي والحكم وابن أبي ليلى وأبو ثور من الحنابلة، حيث ذهبوا إلى أنّ البيع جائز والشرط فاسد،⁽¹⁾ واستدلوا بما يلي.

1/ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: {أَرَدْتُ أَنْ اشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَأُعْتِقَهَا، فَأَشْرَطَ عَلَيَّ مَوَالِيهَا أَنْ أُعْتِقَهَا وَيَكُونَ الْوَلَاءَ لَهُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: اشْتَرِيهَا فَأُعْتِقِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ فَمَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ⁽²⁾.

وجه الدلالة: فهذا نص صريح على بطلان الشرط في العقد. وبناء عليه فإن بيع البطاقة على شرط تعبئة الرصيد، أو إجراء مكالمة، أو إرسال رسالة، فهذا شرط فيه منفعة للشركة دون المشترك، لذا يعد فاسداً لما له ضرر على المشترك على حسب هذا القول.

2/ قال ابن القيم - رحمه الله - «كلّ شرط خالف حكم الله وكتابه فهو باطل»⁽³⁾.

القول الثالث: قال به المالكية، حيث أنّ البيع عندهم يتم بثلاثة شروط:

- شروط تبطل هي والبيع معا،
- شروط تجوز هي والبيع معا،
- شروط تبطل ويثبت البيع.

وقد يظن أنّ عنده قسماً رابعاً، وهو من الشروط ما إن تمسك المشتري بشرطه بطل البيع وإن تركه جاز البيع، وإعطاء الفروق في مذهبه بين هذه الأصناف عسير كما قال ابن رشد⁽⁴⁾.

¹ الشرح الكبير على متن المتقن، 04 / 54.

³ رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب المكاتب، باب المكاتب يجوز بيعه في حالين: أن يجل نجم من نجومه فيعجز عن

رقم (21724)، 10 / 565. ² أدائه، أو يرضى المكاتب بالبيع،

³ إعلام الموقعين، 03 / 302.

⁴ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 03 / 178.

القول الرابع: قال به الإمام أحمد . رحمه الله . وإسحاق، حيث ذهبوا إلى أنّ البيع جائز مع شرط واحد ويطل مع شرطين⁽¹⁾، ودليلهم.

1 / حديث عبد الله بن عمرو الذي أخرجه أبو داود، قال: { لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ }⁽²⁾.

وجه الدلالة: الحديث دال بمفهومه على جواز الشرط الواحد⁽³⁾.

القول الخامس: الجواز مطلقا . البيع، والشرط . وبه قال ابن شبرمة⁽⁴⁾، بدليل.

1 / حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَضَرَبَهُ فَدَعَا لَهُ، فَسَارَ بِسِيرٍ لَيْسَ يَسِيرُ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ»، فَبِعْتُهُ، فَاسْتَنْبَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَيَّ إِثْرِي، قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَخَذِ جَمَلِكَ، فَخَذِ جَمَلِكَ ذَلِكَ، فَهُوَ مَالُكَ»⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: قالوا لا يجوز أن يشترط النبي صلى الله عليه وسلم في عقده شرطا فافسدا، فدل على صحة البيع والشراء⁽⁶⁾.

القول المختار: والمختار هو القول الرابع القائل بأن البيع جائز مع جواز شرط واحد فقط للأدلة التالية:

¹ مختصر الانصاف والشرح الكبير، 432، والمغني، 73 / 04.

³ رواه أبي داود في سننه، أبواب الإجارة، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (3504)، 283 / 03، حسن صحيح عند² الألباني.

³ المغني، 73 / 04.

⁴ البناية شرح الهداية، 186 / 08، وشرح التلقين، 480 / 02.

⁵ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، رقم (2718)، 198 / 03.

⁶ الحاوي الكبير، 313 / 05.

• أن هذا الشرط لا ينافي مقتضى العقد فاعتبر صحيحاً⁽¹⁾، لأنه لا مانع إذا احتوى العقد على شرط يحقق منفعة مشروعة لكل من الطرفين، منفعة الشركة في الحصول على الربح، ومنفعة المشترك في الحصول على الخدمة، باعتبار أن هذا الشرط لا يخالف نصاً شرعياً، ولا يؤدي إلى الوقوع في الحرام بدليل: أَنَّهُ ﷺ، اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَكَانَ يَسِيرٌ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَضْرِبُهُ فِدْعَا لَهُ، فَسَارَ بِسَيْرٍ لَيْسَ يَسِيرٌ مِثْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «بِعَيْنِهِ بِوَقِيَّةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعَيْنِهِ بِوَقِيَّةٍ»، فَبِعْتُهُ، فَاسْتَشْنَيْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ وَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَأَرْسَلَ عَلَيَّ إِثْرِي، قَالَ: «مَا كُنْتُ لِأَخْذِ جَمَلِكَ، فَخُذْ جَمَلَكَ ذَلِكَ، فَهُوَ مَالُكَ»⁽²⁾.

الفرع الثاني: شروط خدمة الدفع المؤجل، ميلينيوم (Service post-payée)،

وحكمه: يشترط لشراء بطاقة الخدمات مؤجلة الدفع جازي أن يكون المشترك غير مدين بأي مبلغ مستحق يتعلق بخدمات الاتصال التي تقدمها شركة الاتصال جازي، كما سيقوم بتسديد الفواتير إلى غاية أن يقدم المشترك طالبا لـ Djezzy بوقف الخدمات.

1/ شروط خدمة الدفع المؤجل:

أ/ تسديد تكاليف تنشيط بطاقة Djezzy يكون مرة واحدة، أو مجدولا.

ب/ المبالغ المستحقة بموجب هذا العقد، تكون موضوع فاتورة شهرية.

ج/ تكاليف الاتصالات العالمية، أو خدمة التحوال واستهلاك خدمات قاعدة البيانات

(GSM/2G/3G/4G)، يتم حسابها وفوترتها بمجرد ما تتسلم Djezzy المعطيات الضرورية

حسب الأسعار المطبقة من طرف المتعاملين الأجانب الذين قدموا هذه الخدمات.

د/ المشترك هو المسؤول الوحيد عن استهلاك خدمات معطيات (GSM/2G/3G)

(4G) التي يمكن مراقبة تنشيطها أو تجميدها خلال السير.

¹ سبل السلام، 02 / 86.

رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز، رقم (2718)،

189²/03.

هـ/ يلتزم المشترك بتسديد مبلغ فاتورته خلال أجل من خمسة عشر (15) إلى عشرين (20) يوماً ابتداءً من إعدادها.

و/ في حالة عدم تقيّد المشترك بالأجل المذكور في الفقرة السالفة الذكر، سيكون من حق Djezzy قطع الخط، وربما فسخ عقد الاشتراك، وعلاوة على ذلك سيخضع المشترك لدفع عقوبة مقدرة بـ 07% من مبلغ الفاتورة، وكذا مجمل النفقات الإدارية والقضائية التي تكون Djezzy دفعتها لتحصيل الإتاوات، ونفقات إعادة التنشيط المحددة من طرف Djezzy عند الاقتضاء⁽¹⁾.

2/ حكم خدمات الدفع المؤجل: فالمشترك يشتري بطاقة الدفع البعدي مع تأجيل الثمن إلى وقت معلوم، فما حكم هذا النوع من البيع في الفقه الإسلامي. اتفق الفقهاء . رحمهم الله . على أنّ البيع مع تأجيل الثمن إلى وقت معلوم جائز بالإجماع للأدلة التالية.

أ/ قال الكساني: «يتحقق الأجل ببيان المدة، وسواء قصرت المدة أو طالّت من يوم أو شهر أو سنة أو أكثر من ذلك بعد أن كانت معلومة... فلا بد من التعيين، لأنّ التعيين قد يكون نصاً وقد يكون دلالة، وقد وجد دلالة التعيين ههنا من وجهين: أحدهما: أن الانسان يعقد عقد الإجارة للحاجة، والحاجة عقب العقد قائمة. والثاني: أن العاقد يقصد بعقده الصحة ولا صحة لهذا العقد إلّا بالصرف في الشهر الذي يعقب العقد فيتعين»⁽²⁾.

وجاء في المواد [245، 246، 247]، من مجلة الأحكام العدلية: البيع مع تأجيل الثمن صحيح، ويلزم أن تكون المدة معلومة، كما لو عقد البيع إلى كذا يوماً أو شهراً أو سنة أو إلى وقت معلوم عند العاقدين... صحّ البيع⁽³⁾.

¹ ينظر في ملحق شروط عقد الإشتراك للأفراد.

² بدائع الصنائع، 04 / 181.

³ مجلة الأحكام العدلية، 50.

ب/ وقال الدسوقي: «يشترط في الأجل أن يكون معلوماً، ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه»⁽¹⁾. وقال ابن عبد البر: «الثلث أبداً حال، إلا أن يذكر المتبايعان له أجلاً فيكون إلى أجله»⁽²⁾.

ج/ جاء في المنهاج: «يشترط في المؤجل أن يكون معلوماً، فلو لم يكن معلوماً لم يصح»⁽³⁾.

د/ قال ابن قدامة: «لا بد من كون أجل معلوماً... ولا نعلم في اشتراط العلم في الجملة اختلاف، فأما كيفيته فإنه يحتاج أن يعلمه بزمان بعينه لا يختلف»⁽⁴⁾.

هـ/ وقال ابن حزم: «إنما يجوز الأجل إلى ما لا يتأخر ساعة ولا يتقدم، كالشهور العربية والعجمية...»⁽⁵⁾. واستدلوا بما يلي:

• قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].

وجه الدلالة: تدل الآية بعمومها على حلية البيع، فشمّل ما يبيع إلى ثمن مؤجل.

وبما أن الشركة والمشارك قد رضيا بهذا البيع فهو صحيح بصريح النص.

• وقال سبحانه: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْتَبُوا﴾

[البقرة: 282].

وجه الدلالة: قال الشيخ السعدي . رحمه الله . احتوت هاتاه الآية على إرشاد البارئ عباده

في معاملاتهم إلى حفظ حقوقهم بالطرق النافعة، ومن فوائدها: جواز المعاملات في الديون

سواء كانت ديون سلم أو شراء مؤجلاً ثمنه، فكله جائز، لأن الله أخبر به عن المؤمنين، وما

أخبر به عن المؤمنين، فإنه من مقتضيات الإيمان وقد أقرهم عليه الملك الديان⁽⁶⁾.

¹ الشرح الكبير للشيخ الدردير وحاشية الدسوقي، 205 / 03.

² الكافي في فقه أهل المدينة، 726 / 02.

³ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 190 / 04.

⁴ المغني، 219 / 04.

⁵ المحلى، 367 / 07.

⁶ تفسير السعدي، 959.

كما أنّ التعامل بالدين إلى أجل معلوم، إنما اعتبر تحقيقاً لمصالح الناس، ومنافعهم، وغاياتهم، ف شراء خدمات هاتفية إلى شهر أو كذا، تحقيقاً لتلك المصالح ولا يكون ذلك إلى بالرفق وذلك بتأجيل الثمن.

• ما جاء في حديث عائشة -رضي الله عنها- { أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ }⁽¹⁾.

وجه الدلالة: فهذا الحديث يدل على مشروعية تأجيل الثمن عملاً بسنته ﷺ.

• ما أثر عن علي بن أبي طالب { أَنَّهُ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُقَالُ لَهُ عُصْفِيرٌ بَعْشَرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ }⁽²⁾.

• الإجماع: قال العيني: « وقد أجمعوا على أنّ الشراء بالدين جائز »⁽³⁾.

قال ابن المنذر: « وأجمع أهل العلم على أنّ من باع معلوماً من السلع خاصة، بمعلوم من الثمن وقد عرف البائع والمشتري السلعة إن البيع جائز »⁽⁴⁾.

واضح أنّ شراء بطاقة الدفع البعدي واستعمالها جائز، لكن الشركة وضعت بعض الشروط منها: أن يلتزم المشترك بتسديد مبلغ فاتورته خلال أجل من خمسة عشرة (15)، إلى عشرين (20) يوماً ابتداءً من يوم إعدادها.

وفي حالة عدم تقيّد المشترك بالأجل المذكور، سيكون من حق Djazzy قطع الخط، وربما فسخ عقد الاشتراك، وعلاوة على ذلك سيخضع المشترك لدفع عقوبة مقدرة ب 07٪ من مبلغ الفاتورة⁽⁵⁾.

¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه، أو ليس بمحضته، رقم 1 (2386)، 03 / 115.

² رواه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب السلم في الحيوان، رقم (2008)، 02 / 284.

³ عمدة القارئ، 12 / 225.

⁴ الإقناع لابن المنذر، 01 / 265.

⁵ ينظر في ملحق شروط عقد الإشتراك للأفراد.

الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي (جازي نموذجاً)

فواضح هنا أن شركة Djezzy تعاقب المشتركين المتخلفين عن دفع الفاتورة الشهرية، وذلك بقطع خط الاتصال، مع فرض غرامة مالية على كل من يتأخر بسدادها في موعدها المحدد.

حكم العقوبة التي تفرضها الشركة على المشترك حال تخلفه عن السداد: على

المشترك أن يعلم أنه يجب عليه شرعاً تسديد فاتورة الهاتف النقال في موعدها المحدد، لأن ذلك مقتضى العقد الذي بينه وبين شركة الاتصال Djezzy، ولا يجوز له شرعاً التخلف في السداد لما يلي.

1/ قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 01]، وقال سبحانه:

﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا ءَآلِمَنَ بَعَدَ تَوَكُّدِهَا﴾ [النحل: 91].

وجه الدلالة: الآيتين صريحيتين في وجوب الالتزام بكل بالعقود والشروط، والوفاء بها، والحث على أداء الأمانات، والنهي عن نقض فإذا تأخر المشترك عن تسديد الفاتورة دون رضا شركة الاتصال، فهذا إخلاف للوعد، وإخلال بالأمانة، وأصل واضح في أكل للمال بالباطل.

2/ قوله ﷺ: {المسلمون عند شروطهم} ⁽¹⁾.

وجه الدلالة: فظاهره يقتضي لزوم الوفاء بكل شرط، إلا بما خصّ بدليل، لأنه يقتضي أن يكون كل مسلم عند شرطه، وإنما يكون كذلك إذا لزمه الوفاء به ⁽²⁾.

فالمشترك جرى بينه وبين الشركة وثيقة عهد دفع الفاتورة الشهرية، وهذا إلتزام وشرط بينهما، ولكنه خالف مقتضى العقد، فترك الوفاء لما عاهد عليه هو أصل الغدر والخيانة.

أما بالنسبة للشركة فالغرامة المالية التي تفرضها على المستهلك هي عين الربا

للأدلة التالية:

1/ قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 278]

وجه الدلالة: فلآية نص في أن الزائد على رأس المال ربا وإن كان فلساً واحداً ⁽³⁾.

¹ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، رقم(2273)، 03 / 92.

² بدائع الصنائع، 05 / 259.

³ الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، عابد بن محمد السفياي، 282.

2/ قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء:29].

وجه الدلالة: قال الشيخ الإمام الطاهر بن عاشور . رحمه الله . هذا تنويه بشأن حفظ المال وحافظه، وعظم إثم المعتدي عليه، وإذا كان ذلك حكم حفظ مال الأفراد فحفظ مال الأمة أجلُّ وأعظم⁽¹⁾.

3/ جاء في مجلة مجمع الفقه الإسلامي: «أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد: هاتان صورتان ربا محرم شرعاً»⁽²⁾، ولأنّ هذه الزيادة المالية هي ربا القرض الذي نهي عنه ﷺ بقوله: {أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبًّا مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، لَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ، لَا تَظْلِمُونَ، وَلَا تُظْلَمُونَ} ⁽³⁾.

وخلاصة القول أنّ الغرامة المالية التي تفرضها شركة جازي على مشركيها حيلة منها لربح الكثير من الأموال وهذا أكل لأموالهم بالباطل، بإعتباره صريح الربا بمنطوق النصوص، والواجب عليها أن تطالب المشترك برأس المال الذي حلّ أجله فقط.

وهناك من يقول أن هذه الغرامة المالية . الزيادة الربوية . معلومة للطرفين في أصل العقد، وتسميتها غرامة مالية تفرض على المشترك المماثل ليدفعها تحت غطاء تجويز الربا، فنقول إنّ رضا الشركة والمشارك بهذا العقد لا يحيلها من الحرمة إلى الجواز للأدلة التالية.

1/ قوله عليه الصلاة والسلام: {مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ} ⁽⁴⁾.

¹ مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، 03 / 484.

² مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المؤتمر الثاني بمجدة من 10-16 ربيع الثاني 1406هـ، الموافق 22-28 ديسمبر 1985م، 02 / 1055.

³ رواه أبي داود في سننه، كتاب البيوع، باب في وضع الربا، رقم (3334)، 03 / 244.

⁴ رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب المكاتب وما يجل من الشروط ، رقم (2735)، 03 / 198.

_____ الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي (جازي نموذجاً)

وجه الدلالة: هذا دليل على حرمة العديد من الشروط المنهي عنها، ومنها الغرامة المالية التي تفرض على المشترك إذا تأخر عن تسديد الفاتورة.

2/ إذا تأخر المدين عن سداد الأجرة في الوقت المحدد، فلا يجوز إلزامه بدفع الغرامة

المالية، أي زيادة على الدين بشرط سابق، أو بدون شرط، لأن ذلك ربا صريح محرم.

3/ يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حلّ من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز

شرعاً اشتراط التعويض في حال التأخر عن الأداء⁽¹⁾.

ولا شك أن شركة الاتصال Djezzy ستأخذ حقها مع الزيادة عليه، باعتباره ربحاً لها

لمكان الربا. الغرامة المالية. الذي نهي عنه الشرع.

خاتمة:

الحمد لله الذي يسر لي البحث في هذه الدراسة التطبيقية، من خلال التحليل والعرض

وبعد الاطلاع على خدمة بطاقة الهاتف النقال لشركة الاتصال. جازي. وعلى أقوال

الفقهاء، وما استدلوا به من أدلة، فقد توصلت من خلاله إلى الاستنتاجات الآتية.

1/ خدمات الهاتف النقال. جازي. من الإجارة المشروعة، شرّعت لتحقيق حاجات الناس

ومنافعهم، وهنا تظهر رحمة الإسلام في رفع الحرج والمشقة عن هذه الأمة.

2/ الأصل في الخدمات الهاتفية الحلّ لا الحرمة.

3/ جواز استعمال البطاقة. مسبقة الدفع، أو مؤجلة الدفع. لأنّها إجارة على المنافع.

4/ جواز اشتراط شروط إذا كانت مشروعة ومحققة لمصلحة الطرفين.

5/ ضرورة إلتزام المشترك بدفع خدمات الهاتف النقال في الموعد المحدد، تحاشياً للوقوع في الربا.

6/ تحريم الغرامة المالية في حال تأخر المشترك عن دفع الفاتورة، لأنّ ذلك من ربا القرض.

7/ شمولية الشريعة الإسلامية لكل الأزمنة والأمكنة، في مواكبة النوازل والأحداث المستجدة، وما

يحتاجه الناس من معرفة أحكامها في الشريعة الإسلامية، والله تعالى أعلم.

¹ يسألونك عن المعاملات المالية المعاصرة، حسام الدين بن موسى بن عفانة، ط1، (1430هـ. 2009م)، أبو ديس. بيت المقدس.



المصادر والمراجع:

01. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق، محمد عبد السلام إبراهيم، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ. 1991م.
02. أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ)، الإفتاح، تحقيق: د. عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، (د.ت).
03. زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط.2، دار الكتاب الإسلامي، (د.ت).
04. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط.2، دار الكتب العلمية، 1406هـ - 1986م.
05. أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، البناية شرح الهداية، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1420 هـ. 2000م.
06. أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: 595هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، القاهرة، دار الحديث، 1425هـ. 2004م.
07. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
08. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط.1، دار الغرب الإسلامي، 2003م.
09. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1414هـ. 1993م.
10. أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بدوي، ط.1، بيروت، دار الكلم الطيب، 1419هـ. 1998م.
11. عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (ت: 1376هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحي، ط.1، مؤسسة الرسالة، 1420هـ. 2000م.
12. د. عابد بن محمد السفياي، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، ط.1، مكة المكرمة، مكتبة المنارة، 1408هـ - 1988م.
13. أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزبيدي اليمني الحنفي (ت: 800هـ)، الجوهرة النيرة، ط.1، المطبعة الخيرية، 1322هـ.
14. محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت. 1230هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، (د.ت).

الحكم الفقهي لخدمة بطاقة الهاتف النقال في الفقه الإسلامي (جازي نموذجاً)

15. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت: 450هـ)، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط.1، بيروت، 1419هـ. 1999م.
17. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، الكافي في فقه أهل المدينة، محمد محمد أحميد ولد مادريك الموريتاني، ط.2، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، 1400هـ. 1980م.
18. أيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش. محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، (د.ت.).
19. أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت: 710هـ)، كنز الدقائق، تحقيق، أ. د. سائد بكداش، ط.1، دار السراج، دار البشائر الإسلامية، 1432هـ. 2011م.
20. منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: 1051هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية، (د.ت.).
21. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويضي الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، ط.3، بيروت، دار صادر، 1414هـ.
22. سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: 360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، (د.ت.).
23. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ)، المحلى بالآثار، بيروت، دار الفكر، (د.ت.).
24. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ- 2000م.
25. محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت: 1206هـ)، مختصر الإنصاف والشرح الكبير، تحقيق، عبد العزيز بن زيد الرومي، محمد بلتاجي، سيد حجاب، ط.1، مطابع الرياض، (د.ت.).
26. محمد رواس قلعجي معجم لغة الفقهاء، حامد صادق قنبي، ط.1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع 1408 هـ. 1988م.
27. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، ط.1، عالم الكتب، 1429هـ. 2008م.
28. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، دار الدعوة، (د.ت.).
29. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ. 1979م.
30. أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: 620هـ)، المغني لابن قدامة، مكتبة القاهرة، 1388هـ. 1968م.

31. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1425 هـ. 2004م.
32. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: 1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط. أخيرة، بيروت، دار الفكر، 1404هـ. 1984م.
33. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق، محمد زهير بن ناصر الناصر، ط.1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
34. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت.).
35. عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت.623هـ)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1417هـ. 1997م.
36. أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (ت: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت.).
37. محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت: 1182هـ)، سبل السلام، دار الحديث، (د.ت.).
38. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، (د.ت.).
39. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق، محمد عبد القادر عطاء، ط.3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ. 2003م.
40. شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: 682 هـ)، الشرح الكبير على المقنع، تحقيق، د. عبد الله بن عبد المحسن الترمذ، د. عبد الفتاح محمد الحلوة، ط.1، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1415هـ. 1995م.
41. حسام الدين بن موسى بن عفانة، يسألونك عن المعاملات المالية المعاصرة، ط.1، القدس/ أبوديس، المكتبة العلمية - دار الطيب للطباعة والنشر، 1430هـ. 2009م.
42. مجلة الأحكام العدلية، لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية، تحقيق: نجيب هوايني، (د.م.)، نشر: نور محمد- كارخانه تجارت كتب- آرام باغ- كراتشي، (د.ت.).
43. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بمجدة، (د.ت.).